

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان توقع  
اتفاقية تفاهم مع حكومة الولايات  
المتحدة الأمريكية من أجل المساهمة  
في عمليات التحقيق والمحاسبة

**SNHR**

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الأربعاء 9 تشرين الأول 2019

وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تشرين الأول من عام 2019 مذكرة تفاهم تنصُّ على بناء آلية تنسيق وتعاون من أجل مشاركة المعلومات والبيانات التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وعن المتورطين في تلك الانتهاكات؛ ذلك بهدف الاشتراك في عمليات التَّحقيق التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في بعض من تلك الانتهاكات، ووضع أكبر قدر من المتورطين في تلك الانتهاكات على قوائم العقوبات الاقتصادية والسياسية؛ ما يُشكِّلُ إعاقة كبيرة لأي تأهيل للنظام السوري بمختلف أركانه، وشكلاً مهماً من أشكال المحاسبة المتاحة حالياً.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهم التَّحقيق الذي قامت به الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن قيام النظام السوري باستخدام أسلحة كيميائية في قرية الكبينة بريف اللاذقية في تعزيز التَّحقيق الذي قامت به الخارجية الأمريكية، الذي أثبتت فيه مسؤولية النظام السوري عن هذا الهجوم الكيميائي.

وتأتي هذه الاتفاقية كنتيجة طبيعية لثمرة تعاون مستمر على مدى ثماني سنوات مع وزارة الخارجية الأمريكية وبشكل رئيس مع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وقد اعتمدت وزارة الخارجية الأمريكية في جميع التقارير التي صدرت عن حالة حقوق الإنسان في سوريا على معلومات وإحصائيات الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمصدر أساسي تتم الإشارة له عشرات المرات ضمن التقرير الواحد.

وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وقَّعت في مدينة جنيف في 26/ شباط/ 2019 مذكرة تفاهم مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التَّحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (IIIM)، والمنشأة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 71/248 تاريخ 21/ كانون الأول/ 2016، وقد تم تسليم الآلية عدد واسع من البيانات المستخرجة من قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.



إضافة إلى ذلك، فقد وقَّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عدداً واسعاً من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من مراكز الأبحاث بهدف مشاركة البيانات، حيث تنصُّ سياستنا على عدم مشاركة البيانات دون مذكرات تفاهم تُحدِّد معايير استخدام هذه البيانات، وبالإمكان الاطلاع على الشروط العامة لمشاركة البيانات عبر [موقعنا الإلكتروني](#).

ودخلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في نقاشات مع دول أوروبية عدة، من أجل توقيع اتفاقيات مماثلة تهدف إلى مشاركة البيانات واستخدامها في قضايا العدالة والمحاسبة وفضح مرتكبي الانتهاكات وعرقلة إعادة تأهيل النظام السوري الذي تورط عشرات الآلاف من أعضائه في ارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية وجرائم حرب، وبحسب المادة 1 المشتركة بين اتفاقيات جنيف فإنَّ على جميع دول العالم التي صادقت على اتفاقيات جنيف وهي أزيد من 193 دولة بذل كافة الجهود لضمان احترام الدولة التي تنتهك أحكام هذه الاتفاقيات، ولا يوجد على وجه الكرة الأرضية حكومة تنتهك اتفاقيات جنيف بشكل فظيع كما هو حال الحكومة السورية التي عينها النظام السوري عبر جرائم القتل والتعذيب والإخفاء القسري، والقصف العشوائي، والتشريد القسري وغير ذلك من أنماط الانتهاكات، التي بلغت حدَّ الجرائم ضدَّ الإنسانية أو جرائم الحرب.

لقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 بتزويد الأمم المتحدة ببيانات حوادث الانتهاكات، واعتمدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على تلك البيانات كواحدة من أبرز مصادر البيانات في جميع تحليلاتها التي كانت تُصدرها عن حصيلة ضحايا النزاع في سوريا، واستمر ذلك حتى آخر تحليل صدر في نيسان من عام 2014، كما تتعاون الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل فعال وتدعم عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة منذ قرابة ثماني سنوات، ولا يزال التعاون مستمراً حتى الآن، إضافة إلى أننا نقوم بإرسال تقرير شهري عن أبرز انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما تقوم الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتزويد مجموعة العمل الخاصة بالاختفاء القسري باستمارات بشكل أسبوعي منذ سنوات عدة، وهذا التعاون مستمر حتى الآن كما يظهر في ملحق تقريرهم الدوري عن سوريا، إضافة إلى عدد من المقررين الخواص كمقرر القتل خارج نطاق القانون، ومقرر التعذيب.

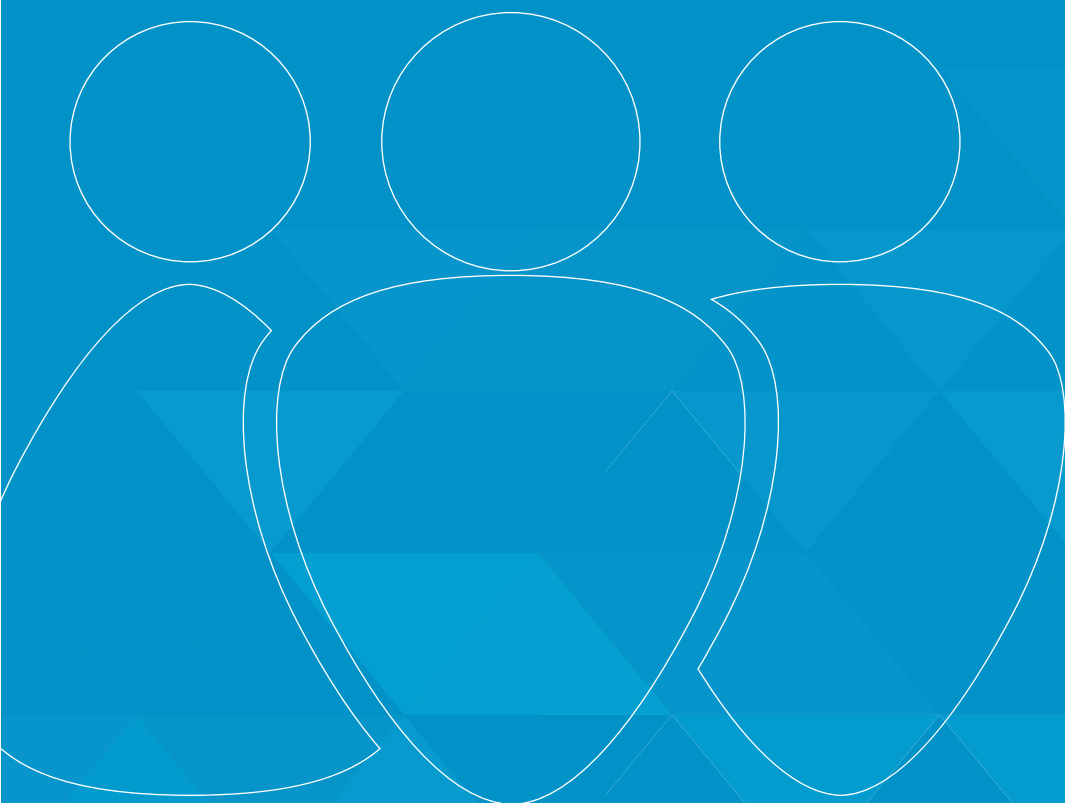


تضع الشبكة السورية لحقوق الإنسان إمكانياتها وبياناتها كافة تحت تصرف أي جهة دولية أو قضائية أو اقتصادية من أجل المساهمة في إنزال أي شكل من أشكال المحاسبة والعقوبة بحق النظام السوري وحلفائه، وكل مرتكبي الانتهاكات في سوريا، وتدعو دول العالم كافة إلى بذل كل ما في وسعها للتأكد من عدم خرق أية حكومة أو نظام لاتفاقيات جنيف وبذل كل جهد ممكن لمحاسبته، وهذا سوف يساهم بشكل كبير في ردع أي نظام يفكر بنسخ تجربة النظام السوري والتحالف مع روسيا أو الصين لحمايته في مجلس الأمن الدولي وبالتالي الاستمرار في ارتكاب الجرائم على نحو لا محدود، وسوف تستمر الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عملية توثيق الانتهاكات وفضح مرتكبيها قدر إمكانياتها، وتعتبر أن ذلك جزء لا يتجزأ من واجبها في الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، وفي سبيل تحقيق الشعار الذي رفعته دائماً ”لا عدالة بلا محاسبة“.



**SNHR**  
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS  
الشبكة السورية لحقوق الإنسان





@snhr



Info@sn4hr.org

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

